الأمـم المتحـدة
S/PV.8893



مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٩٣

الجمعة، ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١١/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني/السيدة تورويتيش	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيستغنييفا
	إستونيا	السيد يورغنسون
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

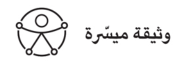
الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2021/844)

21-31273 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2021/844)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/844، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد واني.

السيد واني (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأعضاء على هذه الفرصة لمشاركة مجلس الأمن في تقييم الحالة في مالي.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تقديري لزيارة المجلس إلى باماكو الأسبوع الماضي، التي لم تؤكد على دعم المجلس المستمر لمالي في هذه المرحلة الحرجة فحسب، بل وبرهنت كذلك على دعمه الثابت لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد كان تأبين حفظة السلام الـ ٢٤٣ الذين سقطوا في البعثة تذكرة صارخة بالتضحيات التي قدمت على مدى السنوات الثماني الماضية في السعي إلى تحقيق السلام في مالي. كما عزز التأبين عزمنا على كفالة أن كل روح من تلك الأرواح لم تضع هدرا.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما سمع الأعضاء مباشرة خلال الزيارة، فإن الحالة في الميدان لا تزال صعبة للغاية. فنحن نواجه سياقا يتسم بتزايد انعدام الأمن في شمال ووسط مالي، والآن في أجزاء من جنوب مالي وحالة إنسانية تبعث على القلق، حيث يحتاج ٤,٧ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية ونحو ٤٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا، نصفهم في منطقة وسط مالي. وقد استمرت الهجمات التي تستهدف القوات المالية والدولية على السواء، بما في ذلك حفظة السلام التابعين للبعثة، من دون هوادة. وبالأمس فقط، تعرض معسكرنا في أغيلهوك لنيران مدافع الهاون والصواريخ غير المباشرة. فقد أطلق مهاجمون مجهولون ستة مقذوفات على المعسكر، سقط اثنان منها داخل المعسكر. ولحسن الحظ، لم تقع إصابات أو أضرار. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدم اليقين السياسي سائدا، في الوقت الذي تسعى فيه مالي جاهدة من أجل استكمال عملية الانتقال الجارية.

وعلى تلك الخلفية، اغتنمت الحكومة فرصة زيارة المجلس للإعراب بوضوح عن شواغلها وأولوياتها. وقد سلط مختلف المحاورين الحكوميين الضوء على تدهور الحالة الأمنية باعتبارها الشاغل الرئيسي للمواطن العادي في مالي – وهو شاغل سمعته مرارا وتكرارا، إلى جانب مناشدة لتقديم الخدمات الأساسية، خلال تفاعلاتي الخاصة مع المجتمعات المحلية في غاو وميناكا وموبتي ودوينتزا وبانديغارا وأغيلهوك وتيساليت ومؤخرا، تمبكتو، حيث كنت يوم الاثنين. وكذلك أصروا على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية وإدارية جذرية لتهيئة الظروف لإجراء انتخابات ذات مصداقية وتحقيق استقرار دائم.

وفي ذلك السياق، لا حاجة إلى إعادة التأكيد على أن البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لا تزال تكتسي أهمية حاسمة. فالبعثة تعمل بموجب قواعد اشتباك صارمة وتستخدم جميع الوسائل المتاحة لها لتنفيذ ولايتها، بما في ذلك بالتنسيق مع السلطات المالية والشركاء الدوليين الآخرين. وكذلك تكيفت البعثة بشكل كبير مع بيئة التهديد المتطورة والمعقدة للغاية في مالي لحماية المدنيين، بما في ذلك في وسط البلد.

واليوم نقوم بعملياتنا بعدد أكبر من الوحدات المصممة خصيصا، بما في ذلك فرق التخلص من المتفجرات وقوات الرد السريع وقدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. كما أنشأنا قواعد للعمليات المؤقتة وأطلقنا دوريات استطلاع بعيدة المدى. وتشمل هذه القيام بدوريات يومية في دائرة دوينتزا، وسط مالي، لمنع هجمات الجماعات الإرهابية المسلحة على القرويين؛ والقيام بدوريات على طول الطرق الرئيسية لضمان حرية التنقل وردع المزيد من الهجمات الإرهابية على البنية التحتية الرئيسية، بما في ذلك الجسور؛ وإقامة قاعدة عمليات مؤقتة في أوغوساغو، وسط مالي، لمنع وقوع المزيد من أعمال العنف بين المجتمعات المحلية. وقد مكنت قاعدة العمليات المؤقتة هذه أيضا العناصر المدنية للبعثة من الاضطلاع بأنشطة الوساطة والمصالحة، التي تُوجت قبل بضعة أسابيع بتوقيع اتفاق سلام شامل بين ١٢ قرية ينص على حرية تنقل الأشخاص واستئناف أنشطة كسب العيش وعودة الخدمات الاجتماعية. كما أننا نحافظ على مواقعنا في أقصى شمال مالي، في مخيماتنا في أغيلهوك وتيساليت، ونقوم بذلك في ظل ظروف صعبة. وقد أشادت سلطات مالي بهذه الجهود، التي طمأنت السكان، ولا سيما في وسط مالي.

كما أننا نبذل قصارى جهدنا لدعم سلطات مالي في جهودها لمعالجة الوضع الأمني المتدهور. في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام وحدها، استجبنا للعديد من طلبات الدعم من الحكومة وقوات الدفاع والأمن في مالي من أجل حصص الإعاشة والوقود والنقل البري والجوي والخدمات الهندسية، ضمن أمور أخرى. كما أن الدعم المقدم من البعثة لإجلاء المرضى والمصابين أثبت أهميته الكبيرة لقوات دفاع وأمن مالي في عملياتها في جميع أنحاء البلد.

إلا أننا مثقلون بالأعباء. ففي الواقع يتم القيام بجميع هذه الأنشطة من مواردنا الحالية فقط. وفي هذا السياق، أوصى الأمين العام بزيادة طاقة عمليتنا، بما في ذلك الأصول الإضافية مثل طائرات الهليكوبتر الهجومية وطائرات الهليكوبتر المخصصة للخدمات، وعلى المجلس أن يقرر كيف سنمضي قدما، مع مراعاة شواغل البلد المضيف، مالي.

واسمحوا لي في الوقت نفسه أن أصر على أنه، بغض النظر عن الأرقام، لا تزال هناك فجوات كبيرة في الاحتياجات للقدرات التمكينية، والتي هي حاسمة لضمان قدرة أكبر للعنصر النظامي الحالي في البعثة على التنقل والمرونة. وتشمل تلك الفجوات وحدات طائرات الهليكوبتر العسكرية المتوسطة للخدمات، والأطقم الجراحية للصفوف الأمامية، ووحدات قوة الرد السريع التابعة للمشاة، وأصول جمع المعلومات الاستخبارية الجوية، بطيارين أو بدون، والتي بدونها ستظل فعاليتنا في أداء مهامنا ذات الأولوية مقيدة بشدة. ولذلك أجدد دعوتي إلى البلدان التي يمكنها فعل ذلك لكي تساعد في حشد الموارد اللازمة لجعل البعثة المتكاملة أكثر ملاءمة لهذا الغرض.

ورغم أنني قضيت بعض الوقت في سرد تفاصيل الرد العسكري والأمني على الأزمة في مالي إلا أنه ينبغي أن يكون واضحا أن الرد لا يمكن أن يكون عسكريا بحتا. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أن التصدي لانعدام الأمن في مالي يتطلب أيضا ردا سياسيا.

في وسط مالي، تدعم البعثة جهود الحكومة لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار في منطقة الوسط مع تعزيز جهودها لحماية المدنيين. ومن المتوقع أن تركز هذه الاستراتيجية على مكافحة الجماعات المتطرفة وأن تعطي الأولوية للمصالحة، كما حدث مؤخرا في أوغوساغو، وعودة سلطة الدولة، وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز القدرة على الصمود للسكان المحليين، بمن فيهم النساء والشباب. وأثني على حكومة مالي للالتزام الذي أبدته تجاه وضع هذه الاستراتيجية.

وفيما يتعلق باتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥، كان التقدم بطيئا بشكل محبط بشأن الأحكام الرئيسية من حيث صلتها بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإصلاحات المؤسسية والتنمية في الشمال. غير أنه حدثت في الأسابيع الأخيرة بعض التطورات المشجعة. ففي وقت سابق من هذا الشهر، قدمت الحكومة اقتراحا ذا توجه تطلعي بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأبرزها إدماج ١٣ ألف مقاتل من الحركات الموقعة قبل نهاية العام وإدماج ١٣ ألف

مقاتل إضافي خلال العامين أو الثلاثة أعوام القادمة. وفي رأينا أن هذه خطوة هامة إلى الأمام في عملية ظلت إلى حد كبير متوقفة على مدى السنوات الست الماضية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بذلك الاقتراح وأن يشجع الطرفين على الدخول في محادثات بحسن نية، بما في ذلك عن طريق عقد الاجتماع الرفيع المستوى المتوخى لاتخاذ قرارات من أجل الاتفاق على السبل للمضي قدما. وفي غضون ذلك، ينبغي استكمال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجل، التي تم من أجلها إدماج ١٨٠٠ من بين ٣٠٠٠ مقاتل، دون أي مزيد من التأخير. كما أنوه بالتوقيع مؤخرا على اتفاقية للمشاريع الـ ١٦ التي وُضعت كجزء من صندوق التنمية المستدامة، فضلا عن الخطوات التي تتخذها السلطات لإشراك الحركات الموقعة في عملية الإصلاح المؤسسي. علاوة على ذلك، أصبح الموقعون الآن أكثر انفتاحا على الوساطة الدولية – بقيادة الجزائر – لكي تؤدي دورا أنشط، بما في ذلك عن طريق التحكيم.

لقد وصلت العملية الانتقالية إلى مرحلة حرجة. وكما أشارت السلطات الانتقالية إلى المجلس، فإنها ترى أن تحسين الحالة الأمنية والشروع في بعض الإصلاحات الأساسية، بما في ذلك تفعيل الهيئة الوحيدة لإدارة الانتخابات والاستجابة لتطلعات شعبها إلى حكم أفضل والمساءلة والعدل، هما أمران أساسيان لإجراء انتخابات ذات مصداقية وضمان ألا تكون العودة إلى الحكم الدستوري والاستقرار قصيرة الأجل. وفي هذا الصدد، يجب أن نلاحظ التنقيح السنوي للقوائم الانتخابية، الذي بدأ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، والعمل الجاري بشأن مشروع القانون الانتخابي وإصدار ثلاثة مراسيم تتعلق بالمؤتمر الوطني لإعادة التأسيس، بما في ذلك اختصاصاته وتعيين أعضاء يشاركون في لجان الإشراف والتنظيم.

وفي ضوء التحديات الحالية التي تواجه مالي، من الأهمية بمكان أن يقوم شركاء مالي، دعما للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ببذل جهود متجددة لمساعدة الماليين على تعزيز توافق الآراء، سواء حول الإصلاحات التي يتعين القيام بها أو حول شروط إجراء انتخابات ذات مصداقية من شأنها أن تؤذن بعودة النظام الدستوري. ومن جانبها، تقدم البعثة المتكاملة بالفعل دعما فنيا لهيئات إدارة الانتخابات من خلال فريق الانتخابات المتكامل التابع للمنظمة، والمكون من عناصر البعثة ذات الصلة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبعثة مستعدة لتقديم دعم شامل لعمليات جارية أخرى. علاوة على ذلك، ومن خلال مساعينا الحميدة وبالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثلي الاتحاد الأفريقي في باماكو، سنواصل الدعوة إلى إجراء حوار بناء بين أصحاب المصلحة الماليين من أجل التوصل إلى توافق في الآراء السياسية بشأن السبل للمضي قدما، مع العمل أيضا على ضمان مزيد من تآزر الجهود بين مالي وشركائها من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في العودة إلى الحكم الدستوري والوعد بتحقيق استقرار دائم.

(تكلم بالفرنسية)

وأخيرا، أود أن أقول إن ما سمعه المجلس من سلطات مالي خلال زيارته ينبغي أن يُنظر إليه أيضا على أنه نداء من أجل رؤية مشتركة بشأن كيفية إعادة مالي إلى طريق السلام والاستقرار. وعلى الرغم من جهودنا الجماعية وجهود الأطراف الفاعلة في مالي، فإن الحقيقة هي أن الحالة الأمنية استمرت للأسف في التدهور والأزمة تزداد عمقا.

ومع ذلك، لم نفقد الأمل بعد.

ومع ذلك فلم يُفقد الأمل بعدُ. ولدينا فرصة للتفكير معا والتوصل إلى فهم مشترك للحالة التي نواجهها وإعادة النظر فيما كنا نعمل عليه معا حتى الآن وزيادة توضيح أدوارنا ومسؤولياتنا، بما في ذلك كفالة جميع الجهات الفاعلة المعنية لقدر أكبر من المساءلة. وأنا مقتنع بأننا إذا اتَّبعنا هذا النهج، فبوسعنا أن نقدم رؤية تتشاطرها مالي وشركاؤها ومن شأنها أن تصبح الأساس لاستراتيجية دولية أكثر تنسيقا تساعد على استعادة الأمن وتعزيز الحوار الشامل للجميع وإتمام المرحلة الانتقالية، فضلا عن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام ٢٠١٥.

ومن جانبنا، أود أن أؤكد للمجلس أن البعثة ستواصل تقييم نهجها ومواءمته من أجل التكيف مع الحالة المتغيرة وتقديم دعم أفضل يلبي تطلع الشعب المالي إلى الديمقراطية والسلام والاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد وان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد مامان ساني (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*)**:** باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١)، أشكر السيد القاسم وان على جهوده المستمرة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مالي من خلال التنفيذ الفعال لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالرغم من مختلف التحديات.

وقد أتاحت لنا زيارتنا إلى مالي أن نقدر تضحية والتزام الرجال والنساء الذين يواصلون، رغم تنوعهم، دعم الشعب المالي في مسيرته نحو تحقيق الاستقرار والازدهار. وقد أتيحت لنا الفرصة أيضا للتعرف على نوع البيئة التي يعمل فيها حفظة السلام، في ظل القيود التي نفرضها نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولهذا سيشكّل مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام المقرر عقده في سول فرصة ممتازة لنا جميعا للالتقاء والتعهد بالتزامات ملموسة تهدف إلى كفالة تجهيز بعثة حفظ السلام تجهيزا كاملا.

وقد أتاحت لنا الزيارة أيضا متابعة التدابير التي اتخذتها السلطات المالية الانتقالية للتصدي للحالة الأمنية المتدهورة في شمال ووسط البلد، فضلا عن الاطلاع على المناخ الاجتماعي والسياسي. ونشجع السلطات على مواصلة هذه الجهود من أجل تلبية توقعات الماليين وتطلعاتهم المشروعة إلى تحقيق السلام والازدهار.

غير أن الاستقرار الذي طال انتظاره، وهو ما أشرت إليه في وقت سابق، سيتطلب إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشمول والشفافية في الإطار الزمني المحدد. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق السلطات وأصحاب المصلحة مسؤولية تاريخية تتمثل في التعجيل بالاتفاق على التنفيذ الفعال للأولويات في ضوء خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن الملح أيضا تنفيذ أحدث قرارات لجنة متابعة الاتفاق، ولا سيما بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللامركزية والتنمية في الشمال.

وعلى غرار بقية بلدان منطقة الساحل، تعاني مالي من التحديات المتعلقة بالأمن والتنمية وتغير المناخ، التي تفاقمت بسبب تأثير مرض فيروس كورونا. ولهذا ترى مجموعة ٣+١، فيما يتعلق بالناحية الأمنية، أنه من غير المفهوم انتقاد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لافتقارها إلى الاستقلالية والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لعدم امتلاكها القدرة على الحفاظ على استقلاليتها، وفي الوقت نفسه رفض تقديم الدعم الكافي للتصدي لهذا التحدي. وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى إبداء قدر أكبر من المرونة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الخيارات التي اقترحها.

وفي الختام، وكخطوة أولى، ووفقا للخيارات التي اقترحها الأمين العام، فإن من شأن إنشاء مكتب استشاري داخل الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن يساعد بالتأكيد في تسريع تنفيذ هذه المبادرة المشتركة، فليس بوسعنا أن ندعها تفشل.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد وان، على إحاطته. فالطاقة التي جلبها لمنصبه جديرة بالثناء. وأود أن أعرب عن امتناننا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وموظفي الأمم المتحدة على العمل المهم الذي يضطلعون به في مالي، والذي شهدته بنفسي هذا الأسبوع.

وتؤيد أيرلندا تأييدا كاملا عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وريادتها في مالي. غير أن الإعلان عن طرد المبعوث الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد حميدو بولي، من البلد تطور يبعث على القلق الشديد.

ولا يزال استكمال عملية الانتقال السياسي في مالي والعودة إلى النظام الدستوري أمرا حتميا. ومن الجلي أن الجدول الزمني لإجراء الانتخابات موضع شك. ومن المخيب للآمال أن الاستعدادات اللازمة للانتخابات لم تُتخذ. فالحكم الرشيد يهيئ مجتمعا آمنا، وهو متوقف على الانتقال السياسي، فضلا عن العودة إلى النظام الدستوري. وعلينا أن نعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإحراز التقدم في هذا الشأن. ومن الضروري تجديد الالتزام باتفاق السلام. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تحترم مسؤولياتها والتزاماتها.

ونأمل أن يكتمل تعيين الـ ١٥ امرأة في آليات متابعة الاتفاق. فمشاركة المرأة تبني السلام وتعززه – وتجعله مستداما. وسيشكّل المرصد المستقل للمرأة أداة مهمة لكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في العملية السياسية وعملية السلام.

(تكلمت بالإنكليزية)

وكما سمعنا خلال زيارتنا الأخيرة، فإن الحالة الإنسانية في مالي آخذ في التدهور على نحو يبعث على القلق. واستمرار المشاكل المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في هذا السياق أمر لا يغتفر في رأينا. ونرى أنه من الضروري أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني وتدعم العمل الإنساني الذي تمس الحاجة إليه وتُعلي المبادئ الإنسانية وتيسر وصول المساعدات الإنسانية. وننضم إلى الأمين العام في دعوة السلطات المالية إلى مواصلة التعاون مع البعثة لتمكينها من تنفيذ ولايتها بالكامل ومساعدة الشعب المالي.

ومن الواضح أن المدنيين هم من يتحملون، في هذه الظروف العصيبة، وطأة انعدام الأمن. وبما أن حالة حقوق الإنسان لا تزال مصدر قلق حقيقي، يلزم حماية المدنيين. وندعو السلطات المالية إلى التحقيق في جميع الادّعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان بغض النظر عن مرتكبيها. ونرى أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية التأكد من حدوث ذلك. فإنهاء الإفلات من العقاب سيشكّل جزءا لا يتجزأ من كسر حلقة النزاع في مالي وتعزيز العقد الاجتماعي بين الشعب المالي ودولته. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به البعثة لإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ التوصيات الرئيسية الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا دعم أيرلندا لنظام الجزاءات الذي أنشأته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) وأعرب عن تقديري للعمل الضروري الذي يضطلع به فريق الخبراء. ونتطلع إلى تعيين خبراء في هذا الفريق على أمل أن تزول العقبات التي تؤخر هذه العملية بسرعة.

لقد رأينا جميعا في الميدان في مالي هذا الأسبوع مدى هشاشة الانتقال السياسي الذي يعتمد عليه الكثير هناك. ولن يؤدي التأخر في اتخاذ الإجراءات اللازمة إلا إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والسماح للجماعات المتطرفة بتوسيع نطاق سيطرتها، الأمر يزيد من معاناة الشعب المالي وهذا ما لا يرغب فيه أحد منّا.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشاطر أعضاء المجلس الآخرين تقديم الشكر إلى السيدة الرئيسة وممثلكم الدائم، فضلا عن الممثلين الدائمين لفرنسا والبلدان الأخرى، وكذلك الزملاء الآخرين في الأمم المتحدة، على تنظيمهم زيارة ناجحة إلى مالي والنيجر.

وأشكر الممثل الخاص وين على إحاطته اليوم. وأود أن أبدأ بالثناء على عمله وجهود حفظة السلام الشجعان التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في دعم الحكومة الانتقالية المالية في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وإجراء الانتخابات وحماية المدنيين.

ويساور الولايات المتحدة القلق العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في مالي، كما يتضح من تزايد وتواتر وشدة الهجمات ضد المدنيين وقوات الأمن الوطنية والقوات الدولية والبعثة. ومن الضروري أن تظل حماية المدنيين أولوية قصوى للحكومة الانتقالية وللبعثة. علاوة على ذلك، يجب على الحكومة الانتقالية أن تواصل اتخاذ خطوات موثوقة

لمكافحة الإفلات من العقاب وأن تكفل لمواطنيها قناة سياسية تمكنهم من التعبير عن شواغلهم.

وما زلنا نقف بصفتنا مجلس الأمن إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مطالبة الحكومة الانتقالية في مالي بالالتزام الصارم بالجدول الزمني للانتقال إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا وعقد الانتخابات الرئاسية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

وننضم إلى الجماعة الاقتصادية أيضا في دعوة حكومة مالي الانتقالية إلى إصدار جدول زمني للانتخابات بما يتماشى مع مطالب الجماعة وإحراز تقدم ملموس نحو تنظيم الانتخابات. وسيساعد ذلك الشركاء الدوليين على وضع خطط لدعم الانتخابات. وإذ نتفق على أن مسائل الحكم والفساد تعدُّ من صميم انعدام الأمن في مالي، فإن الإصلاحات التي ستشرع فيها الحكومة الانتقالية ينبغي إما إنجازها في الإطار الزمني المتفق عليه للانتقال أو أن تحال إلى حكومة منتخبة لمواصلة العمل فيها.

ونؤيد أيضا المعايير التي حددتها الجماعة الاقتصادية والتي وردت في ميثاق مالي الانتقالي والتي تمنع رئيس الحكومة الانتقالية ورئيس وزرائها من المشاركة كمرشحين في الانتخابات الرئاسية المقبلة تحت أي ظرف من الظروف.

ومن الأهمية بمكان أن تكون انتخابات شباط/فبراير ٢٠٢٢ حرة ونزيهة فضلا عن إدارتها بطريقة شفافة. ونحث الحكومة الانتقالية على ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة في الانتخابات، بما في ذلك ضمان مشاركة المرأة في الاقتراع والتسجيل للتصويت. كما نؤكد على أهمية أفرقة مراقبي الانتخابات المحليين بوصفها أداة حاسمة لتيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ويجب على الحكومة الانتقالية أن تهيئ الظروف الملائمة للاستقرار علاوة على التصدي للمظالم الاجتماعية. ويتطلب ذلك تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا. ونرحب بتعيين الجزائر لبوجمعة دلمي رئيسا للجنة متابعة الاتفاق. وتدعو الولايات المتحدة أيضا إلى إشراك منظمات المجتمع المدني النسوية التي تقودها النساء في تنفيذ الاتفاق.

وترحب الولايات المتحدة بالجهود المبذولة لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية والأمن في منطقة الساحل. وبغض النظر عن الآلية، ما زالت لدينا شكوك في أن الأمم المتحدة هي الوسيلة المناسبة أو الفعالة لتقديم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونتطلع إلى مناقشة رسالة الأمين العام المطلوبة عملا بالقرار ٢٥٨٤ (٢٠٢١) بشأن خيارات الدعم للقوة المشتركة وكذلك العمل مع زملائنا أعضاء المجلس لتحديد خيارات إضافية ثنائية ومتعددة الأطراف من غير الأمم المتحدة.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد وين على إحاطته وأعرب عن تأييدي لعمله.

بعد عودتي من زيارة مجلس الأمن إلى مالي والنيجر قبل يومين فقط أود أن أضيف بعض الملاحظات والتعليقات إلى الموجز الذي قدمته القيادة المشتركة للزيارة، أي فرنسا وكينيا والنيجر.

أولا، يجب أن تستمر الاستعدادات لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشمول والشفافية. ومن الأهمية بمكان أن تكون الفترة الانتقالية كما هي: انتقال إلى الحكم المدني والعودة إلى النظام الدستوري وفقا لخريطة الطريق الانتقالية المتفق عليها.

وينبغي التأكيد على مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والفعالة في جميع العمليات السياسية وعمليات السلام في جميع المراحل على الطريق. ومن المؤسف أن تمثيل المرأة في الحكومة الانتقالية لم يتعدّ نسبة ٢١,٤ في المائة وهي نسبة تقل عن نسبة الـ ٣٠ في المائة المطلوبة قانونا.

ثانيا، ما زال اتفاق السلام والمصالحة في مالي أساسا لعملية السلام في البلد. ويبعث التقدم المتواضع في تنفيذ الاتفاق على القلق

الشديد. وندعو جميع الأطراف المالية إلى إعادة توجيه اهتمامها إلى الاتفاق مع مواصلة الجهود اللازمة لاتخاذ خطوات ملموسة في عملية التنفيذ. تؤكد إستونيا من جديد دعمها الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بما في ذلك دعمها التقني واللوجستي والمالي المستمر لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في مالي. بيد أنه لا يمكن للجهود الدولية أن تنجح إلا إذا التزمت السلطات المالية التزاما كاملا بتحقيق السلام والاستقرار في البلد. ويشمل ذلك اعتماد وتنفيذ نهج استراتيجي شامل بشأن استعادة الوجود الفعال للدولة في جميع أراضيها فضلا عن الحفاظ عليه.

ومن المهم أيضاً ملاحظة أنه تتعين مساءلة جميع الذين يعرقلون عملية السلام. وقد اعتمد مجلس الأمن نظام جزاءات لدعم هذا الهدف بناء على طلب حكومة مالي. وفي هذا الصدد، أكرر دعم إستونيا لعمل فريق الخبراء المعني بمالي، وآمل أن يعمل الفريق قريبا بكامل طاقته لكي يواصل عمله القيّم في مساعدة مجلس الأمن على تنفيذ تدابير الجزاءات.

ثالثا، لا بد من معالجة الحالة المروعة لحقوق الإنسان والوضع الإنساني في مالي. ويمكن الحد من الزيادة المستمرة لانتهاكات حقوق الإنسان عن طريق فرض وجود فعال للدولة، بما في ذلك وجود الشرطة والقضاء. وفي هذا الصدد، فإن إرساء المساءلة ومكافحة ثقافة الإفلات من العقاب عنصران أساسيان. ونحث السلطات المالية بقوة على مواصلة جميع التحقيقات المعلنة.

أخيرا، لا يزال التعاون الدولي والإقليمي لدعم عملية السلام في مالي أمرا حاسما. ترحب إستونيا بمشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم عملية الانتقال السياسي في مالي.

وبالنسبة لإستونيا، فإن المناقشة الفصلية التي يعقدها مجلس الأمن اليوم بشأن مالي تعدُّ فرصتنا الأخيرة منذ بعض الوقت للمشاركة فيها بصفتنا عضوا منتخبا في المجلس. ولكن ستواصل إستونيا مساهماتها في دعم جهود السلام في مالي وفي منطقة الساحل على نطاق أوسع. وسنواصل الإسهام من خلال بعثات التدريب المتعددة الأطراف وجهود مكافحة الإرهاب، فضلا عن مبادرات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكركم سيدي الرئيس والممثلين الدائمين لفرنسا والنيجر على قيادة زيارتنا في نهاية الأسبوع الماضي. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد وين، على دعمه، وكذلك الفريقين القطريين والأمانة العامة. ونحن ممتنون لحكومتي مالي والنيجر على ترحيبهما بالزيارة.

لقد استمعنا، في عطلة نهاية الأسبوع، إلى شهادات مباشرة عن حجم التحديات التي تواجه مالي والمنطقة. والتقينا بموظفين بطوليين للأمم المتحدة في كلا البلدين. وسمعنا التزام قادة المجتمع المدني – رجالاً ونساء – بالحوار الوطني وبناء السلام، والتزام جيران مالي بالعمل معاً من أجل استقرار منطقة الساحل. ولكننا تلقينا بعض الرسائل المقلقة من السلطات الانتقالية في مالي حول التزامها بالانتقال والتعاون الإقليمي.

وتتشاطر المملكة المتحدة الشواغل المعرب عنها اليوم إزاء عدم إحراز السلطات الانتقالية تقدماً في التحضير للانتخابات. وتدعم المملكة المتحدة جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتؤيد دعوتها إلى نشر جدول زمني للانتخابات دون تأخير.

إننا نسلّم جميعاً بالحاجة إلى إجراء إصلاحات في مجالات الحكم والأمن والعدالة، ولكن ينبغي للسلطات أن تركز على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الانتقال السياسي في أوانه. والإصلاحات الأوسع نطاقاً هي مهمة حكومة منتخبة ديمقراطياً.

ويساور المملكة المتحدة بالغ القلق إزاء تزايد العنف ضد المدنيين والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية واستمرار الادعاءات بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضد الأطفال. ولا بد من وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الأعمال.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالقيام بما تستطيعه للمساعدة في التصدي لتلك التحديات. وتبين قوات المملكة المتحدة، بوصفها جزءاً من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، كيف يمكن لتعزيز التنسيق المدني – العسكري واتباع نهج أكثر استباقية لحفظ السلام أن يوفرا حماية أفضل للمجتمعات المحلية في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ويدعم فريق الاستطلاع بعيد المدى التابع للمملكة المتحدة أفرقة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التحقيق في الانتهاكات، وييسر جهود موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المدنية المالية لزيارة المجتمعات المحلية، وينفذ نماذج تجريبية لتحسين جمع المعلومات الاستخبارية قبل العمليات.

إلا أن البعثة وحدها لا تستطيع التغلب على التحديات المعقدة التي تواجه مالي في غياب البيئة السياسية المناسبة. وفي الأسابيع المقبلة، ينبغي أن نبقي التطورات في مالي قيد الاستعراض الدقيق، على أمل أن تعيد السلطات الانتقالية الحكم الدستوري في الوقت المناسب، على نحو ما وعدت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن. وإذا لم تفعل ذلك، فينبغي أن تكون هناك عواقب. وكما قال كثيرون في مناسبة للمجلس أمس، ينبغي أن نتَّبع الهيئات الإقليمية ذات الصلة – وهي في هذه الحالة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ختاماً، أود أن أشاطر المتكلمين الآخرين الشواغل التي أعربوا عنها بشأن تعليق أعمال فريق الخبراء المعني بمالي وعدد من الأفرقة الأخرى. ففي السياق الحالي، من الحيوي أن تتمكن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي وفريق الخبراء من العمل دون عوائق وتقديم تقارير عن التطورات على أرض الواقع وإرشاد مجلس الأمن في عملية صنع القرار.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد القاسم واني، على تزويدنا بآخر المعلومات بشأن تنفيذ ولاية البعثة وتطور الأوضاع السياسية في مالي. وأرحب أيضاً بمشاركة ممثل مالي في جلسة اليوم.

تنعقد جلسة اليوم على خلفية زيارة مجلس الأمن إلى مالي قبل بضعة أيام. ونشكر زملاءنا من النيجر وفرنسا على تنسيق الزيارة ونشكر رئيس المجلس على قيادته لنا.

لقد عقدنا اجتماعات هامة مع السلطات الانتقالية في مالي، بما في ذلك رئيس المرحلة الانتقالية والجهات المعنية في مالي. وزار المجلس أيضاً مقر البعثة ومركز قيادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في باماكو. وقد ساعدت تلك التفاعلات بالفعل على فهم الفجوة بين توقعات المجتمع الدولي بشأن المرحلة الانتقالية وبين الحقائق السياسية والأمنية على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالملاحظات التالية:

تشير التطورات التي وقعت في الأشهر الأخيرة إلى أن العملية الانتقالية قد تتجاوز شباط/فبراير ٢٠٢٢ – وهو التزام قطعته السلطات الانتقالية على نفسها تجاه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن المهم تشجيع السلطات الانتقالية باستمرار على إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية وعلى عقد انتخابات بما يتماشى مع تفاهمها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولا يزال دور الوساطة والمساعي الحميدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا حيوياً في حل النزاعات المسلحة والمآزق السياسية وفي مساعدة البلدان في عملياتها الانتقالية السياسية. ونحث السلطات الانتقالية على التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويشكل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي عاملاً هاماً في تحقيق الاستقرار في المناطق الشمالية. ويتعين على السلطات الانتقالية والأطراف الموقعة أن تعمل بحسن نية لتنفيذ أحكام اتفاق السلام. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بالمشاركة النشطة للجزائر، بما في ذلك في تعيين المبعوث الخاص.

من الواضح أن الحالة الأمنية في مالي تفاقمت في الأشهر الأخيرة، ولا سيما في المنطقتين الشمالية والوسطى. فقد زادت الجماعات الإرهابية، مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، من هجماتها. ويتعرض معسكر البعثة في كيدال، وكذلك القوافل، لهجمات متكررة. وتدهورت الحالة في وسط مالي مع استمرار الجماعات المتطرفة في الاستفادة من الفراغ الإداري والأمني. والتقييم الذي أمكننا الخروج به من الزيارة إلى مالي ومن المناقشات مع مختلف الجهات المعنية هو أن هناك حاجة إلى استجابة قوية لمكافحة الإرهاب لهزيمة الجماعات الإرهابية.

ولا يكمن الحل في توفير ولاية أقوى للبعثة، بل في تعزيز قوات الأمن الوطنية والإقليمية وتزويدها بما يكفي من المساعدة في مجال بناء القدرات ومن المساعدات المالية والتقنية حتى تتمكن من التصدي بفعالية لتلك التحديات. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر دعوتنا إلى زيادة دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق تزويد القوة المشتركة بالدعم المالي اللازم من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. ويمكن أن تكون توصية الأمين العام بإنشاء مكتب للأمم المتحدة مكرس للدعم في منطقة الساحل لتقديم الدعم اللوجستي الضروري إلى القوة المشتركة نموذجاً جيداً كبداية.

وعلى صعيد حفظ السلام، تواصل البعثة العمل في بيئة معقدة ومليئة بالتحديات. ونؤيد تماماً دور البعثة وجهودها في تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية في مالي ومساعدتها في بناء القدرات لتعزيز المؤسسات المدنية والعسكرية.

وفي حين قد تكون هناك أسباب لزيادة الحد الأقصى لقوام القوات التابعة للبعثة، فمن المهم أن تتم موازنة هذا القرار بتعزيز قوات الأمن المالية. ويمكن أن يؤدي الميل إلى تحميل حفظة السلام مسؤوليات تتجاوز نطاق حفظ السلام والنهج الملتوي لتحقيق المزيد بموارد محدودة إلى عواقب وخيمة أخرى على البعثة.

إن هذه البعثة واحدة من البعثات التي بدأت في تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. وندعو إلى تنفيذ الإطار بصورة شمولية، مع مراعاة تقييم جميع عناصر البعثة.

وتؤكد الهجمات المتزايدة على معسكرات البعثة وحفظة السلام التابعين لها الحاجة الملحة إلى تحسين البنية الأساسية الأمنية للمعسكرات. وندعو أيضاً إلى تنفيذ أحكام القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١) لتقديم منفذي الهجمات على حفظة السلام التابعين للبعثة إلى العدالة.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن الشعب المالي يستحق حلولاً للتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها منذ عقد من الزمن. وينبغي أن نشجع الجهات المعنية في مالي على تولي المسؤولية عن المهام ذات الأولوية والمتمثلة في إجراء الإصلاحات والدفع قدما بتشكيل حكومة منتخبة من خلال تنفيذ خارطة الطريق الانتخابية واتفاق السلام. وينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن ينظر في تقديم الدعم لإيجاد حلول عملية وإقليمية للحالة الأمنية في مالي.

ولا تزال الهند ملتزمة بدعم شعب مالي في التغلب على الأزمة السياسية والأمنية الراهنة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، القاسم واني، على إحاطته بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبشأن الحالة في ذلك البلد ككل. ونشكر الرئاسة الكينية والنيجر وفرنسا وزملاءنا من الأمانة العامة على تنظيم بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة. ونحن ممتنون على حسن الضيافة التي قوبلنا بها في باماكو ونيامي، وكذلك على الحوار الصريح والموضوعي بشأن الحالة في منطقة الساحل.

إن من الواضح أن تحسين الحالة في مالي وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والقضاء على الإرهاب وتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية، كلها أمور تتوقف قبل كل شيء على الاستقرار السياسي

الداخلي. ويمكن أن يؤدي وقوع المزيد من الاضطرابات المتصلة بالصراع على السلطة إلى سير البلد في طريق مسدود.

وكشفت اتصالات المجلس مع القيادة الانتقالية الحالية في مالي عن اهتمام هذه القيادة بتحقيق الاستقرار في الحالة. ويجري حوار واسع النطاق مع مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك في سياق لجنة متابعة الاتفاق، بغية تنفيذ الإصلاحات الحكومية التي طال انتظارها. وعلى الرغم من حالات التأخير، تجري حاليا عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويجري نشر القوات المسلحة التي أعيد تشكيلها في الشمال، مع اتخاذ تدابير لاستعادة السلام والتغلب على النزاعات القبلية.

لن يتراجع أحد عن التزامه باستعادة النظام الدستوري، ولكن يجب أن يتم ذلك في ضوء الحقائق في الميدان، التي تنطوي على منطق خاص وتتطلب أحيانا إجراء بعض التعديلات. ونفضل بالطبع أن يظل الجدول الزمني للانتخابات كما هو، ولكننا نتفهم الصعوبات التي تواجهها السلطات المالية في التحضير للانتخابات. ونوافق على أنه بدون استعادة سيطرة الدولة في مناطق كثيرة من البلد، سيكون من الصعب اعتبار نتائج الانتخابات موثوقة. وهذا بدوره سيشكل طريقا مباشرا إلى مزيد من زعزعة الاستقرار السياسي، وهو ما حدث في مالي بعد انتخابات العام الماضي.

ولا تزال الحالة الأمنية صعبة. فيواصل المتطرفون إرهاب السكان المحليين وشن هجمات على القوات العسكرية المالية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولا تزال القوات المسلحة المالية وأصحاب الخوذ الزرقاء التابعون لقوة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يعانون من وقوع خسائر في الأرواح وإصابات. ونعتقد أنه على الرغم من كل الخلاف حول الحالة الراهنة، سيكون تصرفا غير مسؤول أن نترك البلد وحده، بما في ذلك عن طريق تخفيض المساعدة العسكرية. إن المخاطر كبيرة جدا عندما يتعلق الأمر بأمن مالي والمنطقة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن للماليين كل الحق في التفاعل مع الشركاء الآخرين الذين يرغبون في التعاون معهم في مجال تعزيز الأمن. وانتقاد هذه الإجراءات إنما هو من باب النفاق وعدم احترام دولة ذات سيادة.

ومن الضروري مواصلة السعي إلى تحقيق تعاون وتنسيق وثيقين بين الأطراف المالية والبعثة. ونشاطر الرأي القائل بضرورة استكمال تدابير التكيف مع البعثة في أقرب وقت ممكن. وندعم الجهود التي يبذلها حفظة السلام لتهدئة النزاعات القبلية وحماية السكان المدنيين. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ القرارات المتعلقة بطرائق وجود البعثة، بما في ذلك عدد القوات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للآراء الواردة من باماكو. ولا يمكن لأحد أن يعفي الماليين من مسؤوليتهم الأساسية، حيث يجب عليهم أن يضطلعوا بالدور الأساسي في التغلب على الصعوبات القائمة.

ويجب أن يستند نهجنا نحو تحقيق التسوية في مالي إلى المبدأ التوجيهي المتمثل في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي هذا السياق، نؤيد جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن الحالة في مالي بالتأكيد عامل رئيسي للأمن الإقليمي. ونأمل أن تنفذ القرارات التي اتخذتها بلدان غرب أفريقيا في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بتكثيف مكافحة الإرهاب. ويستحق اقتراح مفوضية الاتحاد الأفريقي بنشر قوات احتياطية أفريقية في منطقة الساحل النظر فيه بشكل تفصيلي.

ونؤكد استعدادنا للتعاون الوثيق مع مالي وجميع الأطراف الفاعلة الدولية من أجل تحقيق استقرار الحالة في البلد والمنطقة قاطبة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته. والشكر موصول لممثلي كينيا والنيجر وفرنسا على موافاتنا بمعلومات عن بعثة المجلس إلى مالي والنيجر في الجلسة السابقة (انظر S/PV.8892).

لقد أجرى مجلس الأمن خلال زيارته مناقشات متعمقة مع حكومتي البلدين، ساعدتنا على فهم الحالة في الميدان والتحديات التي تواجههما، مما مكن من تقديم مساعدة موجهة بشكل أفضل.

وتقدر الصين ما فعلته حكومتا البلدين لاستقبال البعثة. لقد واجهت مالي تحديات متعددة لفترة طويلة. وهذا يتطلب بذل جميع الأطراف لجهود جريئة في مالي ودعم المجتمع الدولي. والأولوية القصوى الآن هي الحفاظ على الاستقرار السياسي في مالي وتهيئة الظروف للشعب المالي لمواجهة التحديات المقبلة.

وتدعم الصين حكومة مالي في الدفع بعملية الانتقال السياسي واستعادة النظام الدستوري بطريقة منظمة. ونرحب بالإجراءات التي اتخذتها مالي للنهوض بالوحدة من خلال الحوار ودعم شمولية الحكومة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون الجدول الزمني للانتقال السياسي في مالي متوافقا مع الحقائق في الميدان.

وتؤيد الصين جهود الوساطة المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتشجع المنظمات الإقليمية على تعزيز الاتصال مع السلطات المالية من أجل زيادة الثقة المتبادلة وتوطيد أوجه التآزر.

وتشعر الصين بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في مالي. ومن الضروري تعزيز تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والسعي إلى تحقيق المزيد من النتائج بشأن مسائل مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة نشر القوات العسكرية، ومنطقة التنمية الشمالية.

ويجب بذل الجهود في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية لمساعدة مالي على استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، والحد من الفقر، والتخلص من الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان الشريكة الاستمرار في دعم مالي في مكافحة الإرهاب وصون الاستقرار وحماية المدنيين. وينبغي للبلدان المعنية أن تعزز اتصالاتها وتنسيقها مع مالي في إعادة تنظيم عمليات الانتشار العسكري في مالي وخفضها من أجل تجنب حدوث فراغ أمني يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية.

وتشيد الصين بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص واني للتغلب على الصعوبات والوفاء بولايته بفعالية. ومنذ بداية العام، واجهت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي زيادة كبيرة في المخاطر الأمنية التي تواجهها وكثيرا ما تعرضت لهجمات شنتها القوات الإرهابية. وإن خسارة حفظة السلام المصريين في الهجوم الذي وقع الشهر الماضي أمر مؤسف.

ومن الضروري تنفيذ القرار ٢٥١٨ (٢٠٢٠)، وتحديد نقاط الضعف في أمن حفظة السلام وسلامتهم، استنادا إلى الحالة في الميدان، ومعالجة أصعب المشاكل في هذا الصدد. وينبغي اتخاذ خطوات فعالة وتدابير محددة الهدف لتعزيز الوعي بالحالة، وحماية مواقع المخيمات، وقدرات الاستجابة لحالات الطوارئ والإنقاذ في عمليات حفظ السلام، والتصدي للتهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

والصين مستعدة للعمل مع الأمانة العامة ومجموعة الأصدقاء بشأن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وستبذل جهودا نشطة لتحقيق هذه الغاية.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته، ولا سيما ما طرحه من أفكار وما قدمه من دعم قيم خلال زيارتنا إلى باماكو. لقد تطرقنا إلى الكثير من المسائل التي أثيرت خلال البعثة، ولذلك سأتوخى الإيجاز في ملاحظاتي.

كان أهم ما توصلنا إليه في الزيارة هو الحاجة الملحة إلى أن ينتقل القادة الحاليون إلى الحكومة الدستورية وسيادة القانون. كما أن الحاجة إلى القيام بإصلاحات سياسية ومؤسسية واضحة، ولكن من أجل الحفاظ على أسس السلام، سيكون من المهم إبقاء العملية الانتقالية على المسار الصحيح.

فبعد انقلابين، أصبح القادة الانتقاليون الآن يتحملون مسؤولية كبيرة تجاه الشعب المالي.

كما أن قراراتهم السياسية ستكتسي أهمية بالنسبة للحالة الأمنية في المنطقة الأوسع نطاقا. وأود أن أبرز مسألتين: الانتقال الديمقراطي وحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال.

أولا، فيما يتعلق بالانتقال الديمقراطي، فإن السبيل الوحيد لضمان شرعية الإصلاح السياسي الرئيسي هو تسليم السلطة إلى حكومة يقودها مدنيون. وننصح بشدة السلطات الانتقالية في مالي بألا تغفل أبدا عن تلك الحقيقة. وهذا يعني وضع خطة موثوقة بشأن كيفية إجراء عملية الانتخابات وموعدها. وقد كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمجلس والميثاق الانتقالي في مالي ذاته واضحين بشأن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت جميع الأطراف على اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر ويجب احترامه. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الإسراع بتنفيذه وتوسيع نطاقه عبر أنحاء البلد. وبناءً على بعض الأمثلة الإيجابية، يجب أيضًا الاستمرار في تعزيز شمول الجميع، بما في ذلك بالنسبة للنساء.

ثانيا، فيما يتعلق بحماية المدنيين، يساور النرويج القلق إزاء تزايد الهجمات على المدنيين وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بحقهم. كما زاد عدد المشردين داخليا في مالي بمقدار أربعة أمثال في غضون عامين. وبفضل القيادة القوية للنيجر، اعتمد المجلس في وقت سابق اليوم القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) بشأن حماية التعليم في حالات النزاع. وأود أن أؤكد على أن ما يقرب من نصف مليون طفل في مالي وحدها يتضررون من استمرار إغلاق ما يربو على ١٦٠٠ مدرسة. فبدون المدارس، يكون الأطفال أكثر عرضة للإيذاء والتجنيد والاستغلال على يد الجماعات المسلحة. ونرحب بانضمام جميع الأطراف الموقعة الآن إلى خطة العمل لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. كما نشيد بمالي لتوقيعها على إعلان المدارس الآمنة. كان الإعلان موضوع مؤتمر دولي عقد في أبوجا هذا الأسبوع. والنرويج على استعداد لمواصلة دعم جهود مالي بشأن تلك المسائل الهامة.

وختاما، أود أيضا أن أعرب عن تأييدنا لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي وفريق الخبراء التابع لها. ومن المهم أن يسمح باستمرار عملها، الذي كلفها به مجلس الأمن. ويساورنا القلق إزاء تأخر تعيين خبراء جدد ونشجع على الإسراع في حل تلك المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): بداية أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على الطريقة المثالية التي تترأس بها كينيا، بلدكم، مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أؤكد لكم دعم مالي الكامل.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على الزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء المجلس إلى مالي والنيجر. وأود أن أشكر الأعضاء على اغتنام الفرصة لزيارة بلدينا والاستماع إلينا ونحن نتحدث عن التحديات العديدة التي تواجهها بلداننا ومنطقة الساحل.

وأخيرا، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه المستمر بتحقيق السلام والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل.

ويحيط وفد مالي علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2021/844). وأود أن أشكر السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على إحاطته. وأحيط علما أيضا بملاحظات الأعضاء وشواغلهم.

قبل خمسة أيام فحسب كان أعضاء المجلس في باماكو وسنحت لهم الفرصة للقاء السلطات الانتقالية وجميع الأطراف المالية والدخول معهم في مناقشات بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد. وتمكن الأعضاء من سماع التحديات

المتعددة التي لا تزال مالي تواجهها، فضلا عن التوقعات للأسابيع والأشهر المقبلة.

وكما يعلم الأعضاء، يمكن أن يكون التكرار أداة تعليمية مفيدة. ولذلك، سأحاول أن أكرر بعض الشواغل والملاحظات الرئيسية لحكومة مالي، ليس فيما يتعلق بتقرير الأمين العام فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بزيارة المجلس الأخيرة إلى باماكو.

ووفقا للمنطق، سأبدأ بالحالة الأمنية. لقد أجمع رئيس الحكومة الانتقالية، فخامة العقيد أسيمي غويتا، ورئيس الحكومة، تشوغيل كوكالا مايغا، وجميع المحاورين الماليين الذين التقاهم أعضاء المجلس على الاعتراف بأن الحالة الأمنية في مالي للأسف تشهد تدهورا يوميا، على الرغم من جهودنا على الصعيد الوطني والوجود العسكري الدولي الكبير في بلدنا منذ عام ٢٠١٣.

إن شعب مالي يحتاج إلى الأمن. ويطالب حكومته باتخاذ تدابير صارمة لحمايته من الهجمات الوحشية والعشوائية. ولهذا لا تزال السلطات الانتقالية ملتزمة بالجهود الرامية إلى تجنيد وتدريب وتجهيز وبناء القدرات العملياتية لقوات الدفاع والأمن المالية، لأننا نعتقد اعتقادا راسخا أن هذه هي مسؤوليتنا الرئيسية، وسنواصل القيام بذلك.

ومع ذلك، لا بد لي من أن أذكر أيضا أن سخط المواطنين الماليين، الناجم عن تدهور الحالة الأمنية، موجه أيضا إلى الشركاء الماليين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية برخان الفرنسية وغيرهما. وأؤكد أننا لا نعارض وجود القوات الدولية. بل على العكس من ذلك، يشعر الماليون بالامتنان الشديد للتضحيات الإنسانية والمادية والمالية الكبيرة التي قدمها المجتمع الدولي لاستعادة السلام في بلدنا.

ومع ذلك، يطالب الشعب المالي بأن نعمل معا للسماح للدولة المالية باستعادة سلطتها عبر الأراضي الوطنية. وهو شرط أساسي سيمكن الماليين من العيش في أمن وكرامة، في مدنهم ومناطقهم الريفية على حد سواء.

ومن خلال هذا التعاون المهم، سيكون الماليون أقدر على فهم القيمة المضافة المنبثقة عن وجود البعثة والقوات الدولية الأخرى. وفي ظل هذه الظروف، يمكننا أن نقدم مساهمة كبيرة في تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في مالي. وأخيرا، فإنها أيضا أفضل استراتيجية لاحتواء التهديدات والتحديات الأمنية المتعددة ومنع انتشارها إلى بلدان أخرى في المنطقة.

وخلال زيارة أعضاء المجلس إلى باماكو، شرحت سلطات بلدي بالتفصيل العواقب الكارثية لتدهور الحالة الأمنية في مالي. فقد أجبر مئات الآلاف من مواطني بلدي على الفرار من مناطقهم الأصلية والتماس اللجوء في البلدان المجاورة، التي أشكرها هنا، أو أصبحوا من المشردين داخليا في المدن الكبيرة في مالي. وأدى تدمير واحتلال البنية التحتية المدرسية، الذي ذكره عدة متكلمين في وقت سابق اليوم، إلى إغلاق ١٣٠٠ مدرسة في شمال ووسط مالي وتسرب آلاف الأطفال من المدارس. كما أن أكثر من ٩ آلاف معلم عاطلين عن العمل نتيجة لذلك. ولم تعد الخدمات الاجتماعية الأساسية تقدم في المناطق المعنية واضطرت الإدارة العامة إلى الانسحاب لأسباب أمنية.

إن الحالة الأمنية المثيرة للقلق تزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية في مالي. في مناطق البلد التي تتمتع بأفضل إنتاجية زراعية وغيرها، تمنع الجماعات الإجرامية المختلفة السكان العاملين من الانخراط في زراعة المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية وصيد الأسماك والتجارة.

وفي الوقت نفسه، فإن الماليين متعطشون للإصلاح السياسي والمؤسسي الذي يمكن أن يضمن الاستقرار المؤسسي الدائم ومستقبلا أفضل لشعبنا. وقد تلقى هذا الطلب المشروع من مواطنينا ومواطناتنا ردود فعل إيجابية من قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين أوصوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقب مهمتهم لجمع المعلومات التي قاموا بها بشأن الأزمة التي أعقبت الانتخابات، بإجراء إصلاح عميق في مالي.

ويمكن للأعضاء أن يلاحظوا أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعتقد أن الإصلاحات السياسية والمؤسسية حاسمة الأهمية.

وصحيح أن الحكومة لا تزال تعي الالتزامات التي قطعت والأطر الزمنية المعلنة. ومع ذلك، لا تزال السلطات الانتقالية مصممة على إرساء الأسس لبعض الإصلاحات – وليس كلها، ولا سيما تلك التي يمكن أن تضمن إجراء انتخابات شاملة للجميع وشفافة وذات مصداقية.

وتلك خطوة ضرورية إذا أردنا أن نجنب مالي أزمات جديدة قبل الانتخابات أو بعدها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها على الاستقرار الدائم في البلد واستقرار المؤسسات. وهذا هو الغرض من المنتدى الوطني لإعادة التأسيس، الحوار الوطني بشأن الإصلاح، الذي سيعقد في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وقد تم تعيين وتنصيب أعضاء فريق المنتدى الوطني، وكذلك أعضاء لجنة التنظيم الوطنية، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي نهاية المنتدى الوطني، سيقدم جدول زمني للانتخابات إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وألاحظ أن الحكومة تعمل جاهدة بالفعل لكفالة الإعداد المناسب للانتخابات المقبلة، لا سيما بواسطة إنشاء هيئة واحدة لإدارة الانتخابات، يتوقع أن يعين أعضاؤها في تشرين الثاني/نوفمبر؛ ومراجعة القوائم الانتخابية، التي بدأت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ وستستمر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛ وعمليات تسجيل الناخبين الخاصة، بما في ذلك في البعثات الدبلوماسية والقنصلية لمالي؛ وقبل كل شيء، اعتماد المجلس الوطني الانتقالي لقانون الانتخابات في الشهر المقبل.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي انبثق عن عملية الجزائر، أود أولا أن أذكر بأن الحكومة الانتقالية تدرك تماما أن الاستقرار المستدام في مالي يتوقف أيضا على تنفيذ الاتفاق.

وأتاحت الدورة الخامسة والأربعون للجنة متابعة الاتفاق، المعقودة في باماكو يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر، للأطراف في مالي فرصة تجديد التزاماتها بإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجَّلة. وفي هذا الصدد، أذكر بأنه من بين ٣٠٠٠ مقاتل سابق سيتم إعادة إدماجهم في إطار الحركات الموقعة، ومن أجل تحقيق الشمولية، تم بالفعل إدماج ١٫٨٤٠ مقاتلا في الجيش الوطني المعاد تشكيله. وتعتزم الحكومة إدماج المقاتلين المتبقين البالغ عددهم ١٫١٦٠ بمجرد تلقيها قائمة ممثلي تنسيقية الحركات الأزوادية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حكومة مالي مستعدة للقيام في وقت قريب بإدماج المقاتلين السابقين الآخرين من الحركات الموقعة في القوات المسلحة وقوات الأمن في البلد والخدمة المدنية والهيئات شبه العسكرية، شريطة أن يتوفر التمويل في حدود الميزانية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذنا خطوات لزيادة تمثيل المرأة في جميع آليات تنفيذ الاتفاق. وحتى اليوم، هناك بالفعل تسع نساء في لجنة متابعة الاتفاق، ومن المتوقع أن تنضم إليهن ثلاث نساء أخريات، ليصل عدد النساء إلى ١٢.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في وسط مالي، من المهم ملاحظة أنها امتداد لعدم الاستقرار الذي نشأ في المناطق الشمالية. ولمعالجة ذلك، تضع الحكومة اللمسات الأخيرة على استراتيجية إدارة متكاملة جديدة لوسط مالي. وتشمل الاستراتيجية تدابير سياسية وأمنية، لا سيما تعزيز جهاز الأمن في وسط البلد وعملية الحوار المزمع إجراؤها مع المواطنين المعتدلين لإبعادهم عن الجماعات الراديكالية المتطرّفة، التي غالبا ما تكون أجنبية. ونعتقد أن هذه التدابير من المرجح أن تهيئ بيئة مواتية لعودة الخدمات الإدارية والاجتماعية إلى المناطق المهجورة.

وفيما يتعلق بزيادة قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أود أن أؤكد مرة أخرى أنه لا توجد مشاعر معادية للبعثة في مالي. ومع ذلك فهناك رغبة قوية في السلام وتعطش للأمن بين الشعب المالي، الذي يطالب بفعالية الأدوات السياسية والعسكرية التي وضعت موضع التنفيذ. لقد أصبحت مالي بلدا ذا طابع عسكري مفرط، ولكن من المفارقات أنها معرضة جدا للإرهاب وغيره من أشكال الجريمة المنظمة.

ولهذا السبب تطلب حكومة مالي إجراء مشاورات مكثفة، لا سيما على المستوى التنفيذي، من أجل التوصل إلى فهم أفضل لأهمية مبادرة زيادة عدد قوات بعثة الأمم المتحدة. ونريد أن نفهم على نحو أفضل

قيمتها المضافة وفعاليتها وتنسيقها مع قواتنا في الميدان؛ وندعو إلى المزيد من الإجراءات والعمليات المشتركة في الميدان. وأود أن أشدد على ضرورة تكييف ولاية البعثة مع الاحتياجات الأمنية الحقيقية لمالي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى نشر ألوية التدخل السريع القادرة على تنفيذ عمليات لحماية السكان من تهديدات المتطرفين.

وأود أن أؤكد أن الحكومة لا تزال ملتزمة التزاما راسخا باحترام وكفالة احترام حقوق الإنسان، سواء من قبل القوات الوطنية أو الدولية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجري إبلاغ النظام القضائي المالي تلقائيا بجميع انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها. وتعقد المحكمة الجنائية في باماكو حاليا جلسة مكرسة خصيصا لقضايا الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان في باماكو. وبالمثل، أدانت محكمة جنايات موبتي قبل بضعة أشهر فقط ١٢ شخصا متورطين في الهجمات التي وقعت في كولوغون – الفولاتة، في دائرة بانكاس، والتي أسفرت عن مقتل ٣٧ شخصا. وهذا يدل على التزام حكومة مالي، رغم التحديات العديدة، بعدم ادخار أي جهد في مكافحة الإفلات من العقاب.

ومع ذلك، صحيح أن الحالة الأمنية في الميدان وغياب الخدمات العامة المختصة في بعض المناطق ونقص الخبرة في بعض المجالات لا تسمح بالإنجاز السريع لإجراءات معينة. ولذلك أغتنم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم، في شكل تدريب ومعدات وخبرات وتمويل كاف، من أجل مساعدة مالي على مواجهة هذه التحديات.

ولا تزال الحكومة تشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في مالي بسبب تزايد انعدام الأمن. ونشعر بالحزن لرؤية مئات الآلاف من الماليين في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة أو في مخيمات المشردين داخليا. وقد تزداد هذه الحالة الإنسانية سوءا بسبب شح موسم الأمطار هذا العام وتزايد انعدام الأمن في المناطق الوسطى من البلد، التي تشكل مناطق الإنتاج الأولي. وبدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، تعمل الحكومة على تهيئة الظروف المناسبة لعودة آمنة وكريمة لشعبنا ولتخفيف معاناته، بما في ذلك كفالة مشاركته في الانتخابات العامة المقبلة في مالي.

وبالحديث عن البعد الإقليمي، تشكل القوة المشتركة لمجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، بركيزتيها الأمنية والإنمائية، استجابة شاملة وكافية ومستدامة للتحديات المتعددة الماثلة في حيزنا المشترك.

ولهذا السبب نكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن من أجل ولاية قوية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتوفير تمويل مستدام يمكن التنبؤ به للقوة المشتركة، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، من أجل كفالة التفعيل الكامل للقوة المشتركة. ونؤيد أيضا الاقتراح بإنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وقد أشار بعض أعضاء المجلس إلى مغادرة ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمالي، وأعربوا عن أسفهم لذلك. وألاحظ أن الحكومة اضطرت إلى اتخاذ ذلك التدبير القاسي ضد الشخص المعني لأن أفعاله وسلوكه كانا مخالفين لولايته. وقد أُبلغت قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالحالة قبل عدة أشهر، وأصدرت السلطات المالية تحذيرا للفرد المعني.

ويلاحظ المجلس أن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعترف في بيانها الصادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بأن استدعاء ممثلها قد بدأ بالفعل من أجل وضع حد لأعماله. وللأسف، واصل الممثل في غضون ذلك أعماله المزعزعة للاستقرار. وأود أن أؤكد أن هذه التدابير كانت فردية وشخصية اتخذت ضد الشخص المعني وأننا سنواصل متابعة التعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن حكومة مالي وشعبها يؤكدان من جديد تقديرهما وامتنانهما للمساهمة الهائلة التي قدمها مجلس الأمن في جهود تحقيق الاستقرار الجارية في بلدي وخارجه، في منطقة الساحل.

وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن امتنان حكومة مالي وشعبها للممثل الخاص للأمين العام ولجميع المنظمات الإقليمية والدولية ولجميع البلدان المساهمة بقوات على تضحياتهم من أجل التوصل إلى حل نهائي ودائم للأزمة في مالي.

كما أشيد بذكرى جميع ضحايا هذه الأزمة، من المدنيين والعسكريين ومن الأجانب والماليين، الذين سقطوا في ميدان المعركة في مالي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.